

اللزوم

الدكتور / سهام التويهي
المدرس بقسم الفلسفة

ان علاقة اللزوم من العلاقات الهامة في المنطق . ورغم وجود انواع عديدة من اللزوم الا ان هناك نوعان هما الاساسيان لكل نوع من انواع الاستنتاج وهما اللزوم المادى واللزوم العورى . كما تمثل علاقته اللزوم احد الموضوعات الرئيسية لفلسفة علم المنطق لما لها من اهمية وايضا لما ترتب على اللزوم المادى من نتائج لا تتفق - فى ظاهرها - بأى حال مع ما نعرفه عادة عن اللزوم . اى ان استخدام اللزوم المادى قد ادى الى ما يمكن ان نطلق عليه متناقضات اللزوم المادى.

والواقع ان علاقة اللزوم - بتوعيتها : المادى والعورى - ما زال يشوبها الكثير من الغموض واللبس فى الفهم - لذلك فانها فى حاجة الى مزيد من التوضيح حيث يتصور البعض ان المسمى " مادى " يعنى " المعنى " وهذا ما يظهر فى الفقرة التالية :

" اما المناطقة - والمعاصرون منهم بعضة خاصة فقد اجمعوا الآن بغية الدقة والتوضيح فى تحديد استعمال هذه الاداه الهامة " اذا...الن " ان يوسعوا من استعمالها بحيث يقبلونها حتى اذا لم تكن هناك رابطة اطلاقا فى المعنى بين المقدم والتالى ، " وجعلوا صدق المركب الشرطى او كذبه متوقفا كل التوقف على صدق او كذب المقدم والتالى فحب " . ولذا فهم يفرقون بين " اللزوم المادى " الذى يتوقف على المعنى " ، واللزوم العورى " الذى يهتم بالشكل العورى وحده ، ويلاحظ ان " اللزوم العورى " اشمل واوسع من اللزوم المادى " . اذ ان كل قضية مركبه

شرطية " فيها " لزوم مادي " بين مقدمها وتاليها يكون فيها
كذلك " لزوم صوري " لكن العكس غير صحيح " (١)

ولعل اهم ما نريد ابرازه من الفقرة العاقله عبارتين
وهما :

(١) " ولذا فهم يفرقون بين " اللزوم المادي " الذي يتوقف
على المعنى واللزوم الموري الذي يهتم بالشكل الموري
وحده "

(٢) " ان اللزوم الموري أشمل وأوسع من " اللزوم المادي " اذ
ان كل قضية مركبه شرطيه فيها لزوم مادي " بين مقدمها
وتاليها ، يكون فيها كذلك " لزوم صوري " لكن العكس
غير صحيح . "

وسوف يتضح لنا من خلال هذا البحث ان العبارة الاولسى
تخالف الحقيقة ذلك ان اللزوم المادي لا يتوقف على المعنى ولا
دخل له بالمعنى على الاطلاق ، كما ان اللزوم الموري لا يتوقف
على الشكل الموري وحده . وسنجد ان العبارة الثانيه فيهما
ايضا ما يخالف للحقيقه ذلك ان القضية المركبه الشرطيه التي
يكون فيها " لزوم صوري " بين مقدمها وتاليها يكون فيها
" لزوم مادي " وليس العكس . فاللزوم المادي لا يتضمن لزوما
صوريا ولا اي نوع اخر من اللزوم بل ان اللزوم المادي هو
المتضمن في كل نوع من انواع اللزوم .

(١) د. زكي نجيب محمود ، المنطق الوضعي ، مكتبة الانجلو

حاجه لمعلومات اخرى (١).

وفى المثال الثانى يلزم التالى من المقدم بواسطة التعريف حيث ان الحد " اعزب " يعنى " رجلا غير متزوج " بينما نجسد ان التالى ينتج من المقدم بواسطة اللزوم السببى فى المثال الثالث . اما فى المثال الرابع فان اللزوم يقوم بين المقدم والتالى بناء على تقرير من المتحدث بوعده بحققه فى ظروف معينه وبذلك فان الامثله الاربعه يؤكد كل منها نمطا مختلفا من انماط اللزوم بين المقدم والتالى. ولكن الاختلاف لا يعد اختلافا جذريا لانها كلها تقرر انماطا من اللزوم .

ويقرر كوبي Copi وجود معنى جزئيا مشتركا لهذه الانماط المختلفه من اللزوم . ولكى يبين لنا هذا الجزء المشتـرك يتساءل عن الظروف الكافيه التى يمكن بها تقرير كذب عبارته شرطيه بعينها . ولتوضيح ذلك يقدم القضية التالیه (٢).

" اذا وضعت ورقة عباد الشمس الزرقاء فى هذا المحلول فانها ستتحول الى اللون الاحمر "

فما هى الظروف التى تجعل من هذه القضية الشرطية قضيته كاذبه ؟

مما لا شك فيه ان هناك طرقا تجريبية كثيره لبحث قيمه صدق هذه القضية . فمثلا يمكن وضع الورقه بالفعل فى المحلول

Quine, W.V., Philosophy of Logic, Prentice Hall Inc., 1970, p. 48. (١)

Copi, I.m., Introduction to Logic, The Macmillan Company, 3rd. ed., 1968, p. 224. (٢)

لرؤية النتيجة . كما يمكن اختبار المحلول كيميائيا لمعرفة نوعه فاذا كان حمضيا فان القضيـه الشرطيـه المابـقـه تكون مادته لاننا نعلم ان ورقه عباد الشمس الزرقاء دائما تتحول الى اللون الاحمر عندما توضع في الحامض . اما اذا كان المحلول قلويا فان القضيـه الشرطيـه التي نحن بـعدها تكون كاذبه .

اي ان اهم ما يجب توضيحه ان القضيـه الشرطيـه المابـقـه لا تؤكد ان ورقه عباد الشمس قد وضعت بالفعل في المحلول ، كما انها لا تؤكد انها تحولت فعلا الى اللون الاحمر . اي ان القضيـه الشرطيـه لا تقرر شيئا بالنسبه للمقدم او بالنسبه للتالي (١) . وكل ما تقررـه هذه القضيـه الشرطيـه انه اذا وضعت ورقه عباد الشمس الزرقاء في المحلول فانها ستتحوـل الى اللون الاحمر . وبذلك فان هذه القضيـه الشرطيـه تكون كاذبه اذا ما وضعنا ورقه عباد الشمس الزرقاء في المحلول ولم تتحوـل الى اللون الاحمر ، اي اذا صدق المقدم وكذب التالي تكون القضيـه الشرطيـه كاذبه . وهذا الشرط لكذب القضيـه الشرطيـه هو شرط لجميع القضايا الشرطيـه وان اختلفت فيما تقررـه من انماط اللزوم (٢) .

واذا ما رمز للقضايا بالحروف (ق ، ل ، م ، م) فان القضيـه الشرطيـه " اذا ق ان ل " تكون كاذبه في حاله صدق القضيـه العظفيـه " ق . ل " (٣) ، اي في حاله صدق المقدم وكذب التالي . بعبارة اخرى ، القضيـه الشرطيـه " اذا ق ان ل "

(١) المرجع السابق ، نفس الموضع

(٢) المرجع السابق ، نفس الموضع

(٣) يلاحظ انه يرمز لأداة العطف " و " بالنقطة " . " ولأاه النفي بالرمز " ~ " . وبذلك تقرأ " ق . ل " هكذا : القضيـه (" ق و " ل ل ") .

تكون صادقه اذا ما صدقت " س (ق . س ل) " (١) . وبذلك يعتبر كوين ان " س (ق . س ل) " جزء من معنى القضية الشرطيه " اذا ق الـ ل " . فكل قضيه شرطيه تعنى انكار صدق المقدم وكذب التالى .

ولكن الى جانب هذا المعنى السابق المشترك بين القضايا الشرطيه يوجد معنى خاص بكل منها طبقا لنمط اللزوم القائم بها . ففى المثال الاول وجدنا القضية الشرطيه مؤكده للـ لزوم المنطقى ، وفى المثال الثانى كان اللزوم تعريفيا ، وكان اللزوم سببيا فى المثال الثالث بينما كان الارتباط تقريريا فى المثال الرابع . ولكن ايا كان نمط اللزوم الذى تقرره القضية الشرطيه فان جزءا من معناها هو نفي القضية المكونه من عطف المقدم مع نفي التالى . اى ان شروط كذب القضية الشرطيه يمثل الجزء المشترك بين جميع انواع القضايا الشرطيه حيث يكون جميعها كاذبا فى حالة صدق المقدم وكذب التالى .

(٢) مفهوم اللزوم المادى :

اللزوم المادى هو اللزوم المستخدم فى " الحساب التحليلى للقضايا " فى المنطق المعاصر وبخاصة فى المنطق الثنائى القيم أى القائم على قيمتى الصدق والكذب فقط . حيث يقتصر حساب القضايا على علاقات المامدق اى على قيم الصدق (صدق و كاذب) (٢) . واذا كان تناول القضايا من ناحيه الصدق والكذب

(١) نقرأ هكذا : القضية (ق صادقه و ل كاذبه) قضية كاذبه ،

او من الكذب ان تكون ق صادقه و ل كاذبه .

(٢) Copi, Introduction to Logic, p. 225

(٣) Lewis, C. I. & Langford, C.H., Symbolic Logic, New York, 1932, p. 87.

هو تناول لها من جهة المصدق فان علاقة اللزوم في هذا النوع من الحساب لا يكون لها المعنى المعتاد . . ويستخدم المناطقة المعاصرون الرمز الثابت " C " للدلالة على هذا النوع من اللزوم الذى لا يماثل الانواع السابقه ولذا يطلقون عليه مصطلحا خاصا وهو " اللزوم المادى " material implication . ويمنحه مصطلحا خاصا يكون له مفهوما خاصا لا يختلط مع اى نمط آخر من انماط اللزوم . وعلينا ان نكون على بينه في تفهيم مصطلح " مادى " material حتى لا نفهم الماديه على انها " المعنى " كما فهمها البعض . ومن رأينا ان سبب استخدام مصطلح " مادى " انما لان هذا النوع من اللزوم يكون قائما على قيم صدق القضايا . وهذه القيم هي ما يعتبرها المناطقه ما صدقات denotations للجمل . ويمكن التمثيل بكارناب الذى اعتبر ان ماصدقات الجمل هي قيم صدقها (١) . فكمما ان ماصدقات الحدود تمثلها الاشياء الماديه (٢) فان " الكذب والصدق " باعتبارهما ماصدقات للجمل فهما ماديان ولذا اطلقت كلمته " مادى " على هذا النوع من اللزوم المتوقف على قيم الصدق .

فاللزوم المادى لا يقرر اى ارتباط حقيقى بين المقدم والتالى وكل ما يقرره انه لا يمكن ان يكون المقدم ماصدقا عندما يكون التالى كاذبا . ويمثل الرمز الخاص باللزوم المادى " C " دالة صدق . والمياعه الرمزيه للزوم المادى تكون على النحو الاتى :

ق C ل (٣)

-
- (١) Carnap, R., Meaning and Necessity, The University of Chicago Press, Chicago, 1947, p. 31.
(٢) مثلا كلمة " انسان " تكون ماصدقاتها الافراد العاشريين في الواقع الخارجى المادى.
(٣) وتقرأ " اذا كانت ق اذن ل "

ومن المعروف ان شروط صدق دالة اللزوم هي :

- (١) صدق المقدم وصدق التالي
- (٢) كذب المقدم وكذب التالي
- (٣) كذب المقدم وصدق التالي

وتكذب في حاله :

صدق المقدم وكذب التالي .

وهو الشرط المشترك في جميع انواع اللزوم . ومن ثم فان اللزوم المادى يكون متضمنا في انماط اللزوم الاخرى .

والواقع ان اللزوم المادى نجد جذوره في المنطق الرواقى . فتمط اللزوم عند فيلو Philo الميفارى يماثل تماما " اللزوم المادى " الحديث . وتكون القضية الشرطيه صادقه - عنده - عندما وفقط عندما لا يكون لها مقدم صادق وتالى كاذب^(١) وبذلك يكون فيلو هو اول من اوضح استخدام اللزوم المادى . وتابـع الرواقيون فيلو في القول باللزوم المادى وذلك ما نجده عند سكمتوس Sextus الذى قدم شروط صدق القضية الشرطيه موضحا لها بالامثله وذلك كما يلى " الارتباطات (ص ص) اذا كان يوجد كلاب ، اذن الكون محكوم بالعنايه الالهيه ، (ك ك) اذا كانت الارض تطير ، اذن الارض ذات اجنحه ، (ك ص) اذا كانت الارض تطير اذن الارض موجوده ، (ص ك) اذا كان هو يتحرك ، اذن هو يمشى " ^(٢)

(١) Mates, B., Stoic Logic, Universities of California Press, 2nd ed., 1961, p. 42.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤ . ويلاحظ ان " ص " تعنى صادق و " ك " تعنى كاذب فمثلا (ص ص) تعنى ان المقدم صادق والتالى صادق .

واوضح سكستوس انه بالنسبة للارتباط الاخير " انه يتحرك لكنه لا يمشى " . وتكون الشرطيه صادقه فى الثلاث حالات الاولى وكاديبه فى الحاله الاخيريه . ومن ثم فانه يكون قد قدّم قائمه صدق للقيمه الشرطيه . وبذلك يتضح ان ما يطلق عليه " اللزوم المادى " الان قد سبق معرفته فى المنطق الرواقى .

والحقيقه ان السبب الرئيسى لاستخدام اللزوم المادى او لتناول الشرطيات كما لو كانت مجرد لزوميات ماديه هي — ان المبرهنات الصحيحه المشتمله على قضايا شرطيه تظل صحيحه عندما تفسر القضايا الشرطيه باعتبارها مؤكده للزوم المادى لقسط (١) وفى ذلك نجد راسل يقول " العلاقه التى بفضله يمكننا الاستنتاج الصحيح هي : ما اسميها اللزوم المادى " (٢)

ولقد قام راسل بتعريف اللزوم المادى بالنفى والفعل معا وذلك كما يلى :

ق ح ل \equiv ق ~ ق V ل (٣)

وتقرأ هكذا (القول بعدق " ق يلزم عنها ل " يكافئ القول بعدق " اما لاق اول " .

ويرى راسل اننا لسنا فى حاجه الى خاصيه اخرى لتعريف اللزوم المادى فهو يكتفى بان يكون " المقدم كاذبا او التالى

(١) Copi, I. M., Symbolic Logic, The Macmillan Company, 3rd. ed., 1967, p. 22

(٢) راسل ، اصول الرياضيات ، الجزء (١) المترجمه د . محمد مرسى ، د . احمد الاهوانى ، دار المعارف ، القايسرة ١٩٥٨ ، ص ٧٤

(٣) الرمز " V " برمز لدالة الفصل وهى تعنى الفصل الضعيف الذى يمكن معه الجمع بين البديلين .

مادقا " (١)

والواقع ان فكرة اللزوم المادى قد حيرت الكثيرين بل وقد يتردد البعض فى قبولها ، ذلك لانها تخالف ما الفناه فى اللفه العاديه . والعبارات الشرطيه - فى اللفه العاديه - عاده ما تتطلب وحده فى موضوعات المقدم والتالى - وحتى فى حاله صدق كل من المقدم والتالى فان اللفه العاديه تتطلب اكثر من المدق وهو قيام علاقه منطقيه او ضروريه بينهما . فمثلا اذا قلنا بالقضيه الشرطيه التاليه :-

" اذا كان كنيدي رئيسا فادن الكرب من الخضر " (٢)

من الواضح انه لا يوجد اى ارتباط فى المعنى بين المقدم - "كان كنيدي رئيسا" والتالى "الكرب من الخضر" رغم صدق كل من هما . ولذلك فان هذه القضيه الشرطيه تمثل غرابيه عند من ألفه اللفه العاديه . فعاده ما يستخدم اللزوم فى اللفه العاديه اذا ما كانت هناك علاقه تربط بين مقدم وتالى القضيه الشرطيه بحيث يبدو التالى وكأنه نتيجه ضروريه للمقدم . الا ان المثال الذى نحن بعمده يعتبر قضيه شرطيه مادقه طالما ان قيم المدق هى فقط الشئ الضرورى فى علاقه داله المدق للـلزوم المادى .

ويرى تارسكى Tarski ان الفارق بين لفة المنطق واللفه العاديه ليس فارقا ذا طابع مطلق . حيث انه احيانا ما يستخدم اللزوم بالمعنى المادى فى اللفه العاديه ، يوضح ذلك بالمثال الاتى :-

(١) د. محمد ثابت القندى ، اصول المنطق الرياضى ، دار النهفه العربيه ١٩٨٤ ، ص ١٥٩

(٢) هذا المثال منقول عن:

Allwood, J. & Andersson, L. & Dahl, O., Logic in Linguistics, Cambridge University Press, 1977, p.38

" لننتصو ان صديقنا لنا يواجه مشكله نعرف انه لن يستطيع حلها . في هذه الحاله يمكننا التعبير عن عدم اعتقادنا هذا (اى اعتقادنا بعدم استطاعة حلها) بصوره مرجه على النحو الآتى :

" اذا آنت حلت هذه المشكله ، سوف اكل قبعتى " (١)

وبذلك نكون امام قضيه لزوم يكون التالى فيها كاذبا بلا شك وعلى ذلك فما دمنا نثبت صدق قضيه اللزوم كلها فاننا بذلك نثبت - فى الوقت نفسه - كذب المقدم اى اننا نؤكد فشل هذا الصديق فى حل المشكله التى يواجهها . ومن الواضح عدم وجود اية علاقه تربط بين المقدم وبين التالى فى هذه القضيه وعلى ذلك فاننا نكون باراءء حاله نموذجيه لقضيه لزوم ماضى (٢).

(٣) مغالطات اللزوم الماضى :

يمكن صياغه شروط صدق قضيه اللزوم الماضى " اذا ق اذن ل" فى قائمه صدق باعتبارها داله صدق وذلك كما يلى :

ق ح ل	ق ل
ص	ص ص
ك	ص ك
ص	ك ص
ص	ك ك

- (١) تارمكى ، الفرد ، مقدمه للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الاستدلاليه ، ترجمه د . عزمى اعلام ، مراجعة د . فؤاد زكريا الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٦٢
- (٢) العرجع السابق ، ص ٦٣

يتضح من القائمة السابقة انه في حالة اذا ما كان المقدم كاذبا لا يهم اذا ما كان التالي صادقا ام كاذبا . فالتضيعة الشرطية " ق ح ل " ستكون صادقه ايا كانت قيمه صدق التالي اذا كان المقدم كاذبا . كما انه في حالة اذا ما كان التالي صادقا لا يهم قيمه صدق المقدم لان القضية الشرطية " ق ح ل " ستكون صادقه في اي الاحوال . وبذلك ينشأ ما يطلق عليه عماده متناقضات اللزوم المادى - Paradoxes of material implication. وهي ما تعاغ كما يلي :-

" اي قضيه كاذبه تستلزم ماديا اي قضيه ايا كانت ،
والقضيه الصادقه مستلزمه ماديا بواسطة اي قضيه ايا كانت"^(١)
وهما نتيجتان من نتائج اللزوم المادى والعيادة الرمزيه
لهما هي :

(١) ل : ح : (ق ح ل)

اي القضيه المادقه مستلزمه ماديا بوساطه اي قضيه .
او : اذا كانت " ل " صادقه فان قضيه اللزوم التي تمثل
" ل " تاليا فيها تكون صادقه .

(٢) ح : ق : (ق ح ل)

اي ان القضيه الكاذبه تستلزم اي قضيه .
او : اذا كانت " ق " كاذبه اذن تكون قضيه اللزوم التي
تمثل " ق " مقدما فيها صادقه .

Cohen, M. R. & Nagel, E., An Introduction (١)
to Logic, New York, 1962, p.127.

وطبقا لهاتين النتيجةين فان القضايا الشرطية الاتية
تكون صادقة :

(١) اذا كان ارسطو ليس دائره اذن $٩ = ٣ \times ٣$

(٢) اذا كان ارسطو دائره اذن $٩ = ٣ \times ٣$

(٣) اذا كان ارسطو دائره اذن $٥ = ٣ \times ٣$

نجد ان القضية رقم (١) صادقة لان القضية العادقة تلزم
عن اى قضيه والتالى " $٩ = ٣ \times ٣$ " صادقا . اما القضية الثانية
فهى صادقة من الجهتين . حيث ان المقدم فيها كاذب فيلزم عنه
اى قضيه كما ان التالى صادقا فيلزم عن اى قضيه . اما القضية
رقم (٣) فانها صادقة لان المقدم كاذب فيلزم عنه اى قضيه . وهناك
الكثير من الامثلة المعاصرة بلغة الحديث التى تقدم من اجل اثبات
متناقضات اللزوم المادى (١) .

والواقع ان هذه النتائج ليست بالمتناقضات الحقيقيه بل
تبدو وكأنها متناقضات . وذلك لانها من جهه تتطابق مع شروط
مدق اللزوم المادى فتكون صادقه ، بينما من جهه اخرى بصيغتها
باللغة العادية تكون متطابقه مع المعنى المعتاد لكلمه " اللزوم "
الذى يتطلب ارتباطا حقيقيا بين المقدم والتالى فنحن اعتدنا
على استعمال علاقه اللزوم فى اللغة العادية عندما يكون هناك علاقه
بين معانى او موضوعات كل من المقدم والتالى ولكن اللزوم المادى
ان هو الادالة صدق وكل ما هو ضرورى له هو تيم صدق القضايا .

فلقد منح المناطقة لكلمه " اللزوم " تعريفا يعدق على
معنى خاص يختلف عن المعنى المألوف لها . فالخطأ فى القضايا

(١) يمكن الرجوع فى ذلك الى :

السابق ذكرها يكمن في الحكم عليها بانها متناقضة طبقا للمعنى
المألوف للزوم ثم اسناد هذا الحكم الى اللزوم المادى.

فالرموز المتغيره للقضايا والتي نستخدم لها الحروف
ق ، ل ، م ، ن الخ لا تمثل بالفعل قضايا اى تقريرات ذات
معانى مختلفه بل ما تمثله هو فقط صدق او كذب القضايا (١). ولذلك
يكون من الخطأ صياغه القضايا باللغة العاديه لأننا فى هذه الحالة
ندخل فى اعتبارنا المعنى وهو مستبعد تماما من حساب القضايا.
ومن ثم تظهر المتناقضه لاننا نكون قد ادخلنا فى اعتبارنا شيئا
ليس له وجود انما فى نسق المنطق الثنائى القيم . ومن اجل
تحاشي هذه المتناقضات علينا دائما ان نذكر انفسنا بان حـد
" اللزوم " عندما يتعف بانه " لزوم مادى " يكون مسلوبا من
اى معانى معتادة الانتساب له .

وترجع اهمية اللزوم المادى الى ان شروط الكذب الخاصه
به تمثل جزءا من شروط صدق اى قضيه شرطيه . فقضية اللزوم
المادى تكون كاذبه فى حالة صدق المقدم وكذب التالىسى ، اى
قضية شرطيه ايا كان نمط اللزوم بها تكون صادقه ما لم يكن
المقدم صادقا والتالى كاذبا . كما ان المبرهنات تكون صحيحه
استنباطيا اذا المقدمات استلزمت ماديا النتائج . بعبارة اخرى
تكون المبرهنه صحيحه اذا كانت عبارة اللزوم المادى (والتالىسى
يمثل المقدم فيها عطف جميع مقدمات هذه المبرهنه ويمثل التالىسى
النتيجه) معبره عن قضيه ماديه بالضروره (٢). كما يتكاد تاركى
على اهمية اللزوم المادى بقوله : " ... ان نظرية اللزوم
المادى سوف تفوق اية نظرية اخرى فى البساطة ، كما اننا يجب

(١) Lewis, Symbolic Logic, p. 87.

(٢) Bradley, R. & Swartz, N., Possible Worlds,
Oxford, 1979, p. 268.

الا ننسى ، على ايه حال، ان المنطق الذى اقيم على هذه الفكرة البسيطة ، قد اتضح انه اساس سليم لاكثر العمليات الرياضية تعقيدا ودقة" (١) .

٤) مفهوم اللزوم المورى :

لكى يتبين لنا بدقه المقصود باللزوم المورى علينا توضيح مفهومين يتعلق بهما هذا النوع من اللزوم وهما : -

" الموره او الثابت المنطقى " و " دالة القضية " .

ولكى نعرف المقصود بمורה القضية علينا التفرقه بين الثوابت والمتغيرات . والتفرقه الصحيحه بين كل من المتغيرات والثوابت انما تكون على اساس صفة بناثيه خاصه بهم وهى صفة القابليه للابدال . فالمتغيرات فى اى نسق تكون خاضعه للتبديل طبقا لقواعد هذا النسق ووفقا لشروط بعينها اى ان الفارق بين كل من المتغير والثابت ليس فى كون الثابت له معنى محدد بينما لا يكون للمتغير معنى ، بل ان الفارق بينهما ان الثابت لا يمكن ابداله بينما المتغير هو الذى يكون خاضعا للتبديل (٢) .

فمثلا " س " كرمز للمتغير فى سورة القضية " س افريقسى " يمكن ان اضح بدلا منها اى ثابت من الثوابت الفردية التى تعتبر قيما للمتغير . اما الثابت فهو ما لا يتغير معناه بتغيير مواضعه كما انه ليس قابلا للابدال ومن امثله الثوابت الروابط المنطقية " أو " ، " يلزم " ، " يساوى " ... الخ .

(١) تاريخى ، مقدمة للمنطق ولمنهج البحث فى العلوم الاستدلالية

٠٦٤ ص

(٢) تناولنا فكرة المتغير تفصيلا فى كتابنا ، اس المنطق

الرياضى (رؤيه حديثه) ، توزيع مكتبه النهضه المصريه ، ١٩٨٧ ، ص ٧٨ - ص ٨١ .

وصورة القضية هي ما لا يتغير مهما تغيرت الحدود التي تتألف منها القضية . فمثلا القضية " زيد اكبر من عمرو " تشمل على حدين و علاقة وهي علاقه " اكبر من " التي يمكن الرمز لها بالحرف " ع " واذا استبدلنا بحدى القضية " زيد وعمرو " المتغيرين " س ، ص " ستكون صورة القضية زيد اكبر من عمرو " هي :-

س ع ص

واذا استبدلنا بالحدين " زيد وعمرو " حدين اخرين ولنقل المصطره والقلم واستبدلنا بالعلاقة " اكبر من " العلاقه " اطول من " وقلنا " المصطره اطول من القلم " لكان لهذه القضية نفس الصورة السابقه وهى " س ع ص " . فعورة القضية لا تتغير لانها من الثوابت المنطقيه .

وعلى اساس هذه الصورة او البناء المنطقى يقوم اللزوم المنطقى. فمثلا الصياغه الشرطيه التاليه :

اذا كان س اكبر من ص اذن ص اصغر من س

والصياغه الرمزيه لها :

س < ص : ص > س

نجد ان نوع اللزوم القائم بها هو النوع المنطقى الذى يقوم على البناء المنطقى للقضايا بدون اى حاجه الى معارف اضافيه . والبناء المنطقى للقضية لا يعنى الصورة فقط بل يشتمل كذلك على معانى او تعريفات الثوابت المنطقية الوارده به .

فاللزوم القائم فى الصياغه الشرطيه السابقه لا يقوم على الصورة الخالعه (س ع ص) بل لا بد من ابقاء الثوابت المنطقية

حتى يمكن ان تقوم عليه اللزوم على اساسها .

وكمثال على اللزوم المنطقي ايضا الصياغة الاتية : -

$A \leq B$. $B \leq C$: $A \leq C$

وتقرأ اذا كانت " A " اكبر من " B " و " B " اكبر من " C " .
من " C " يلزم عن ذلك ان " A " اكبر من " C " .

ومن الواضح ان اللزوم في هذه الصياغة هو اللزوم المنطقي
لانه يقوم على الصورة وعلى معانى الثوابت المنطقية الواردة به .

اذن اللزوم المنطقي هو لزوم صوري لانه لزوم عام يمكن
تطبيقه على اي قيمة من القيم طبقا لمجال المتغيرات ولا يهتم
بما يمكن ان تشير له هذه المتغيرات ، لكنه لا يقوم على الصورة
وحدها بل ياخذ في الحبان معانى الثوابت المنطقية . ولذلك
عادة ما يقال ان اللزوم المنطقي ان هو الا لزوم صوري . وتمثل
شروط اللزوم المادى شروط صدق للزوم الصوري .

ومن ثم فان اللزوم المورى يتضمن اللزوم المادى وليس
العكس .

ولكن راسل يتناول اللزوم المورى بمفهوم خاص واعتقد انه
اراد به تفسير ما يطلق عليه باللزوم الضرورى الذى يكون فيه
التالى نتيجة ضرورية للمقدم . ووضح راسل ان هذا النوع من
اللزوم يقوم بين دالات القضايا وليس بين القضايا . لذلك علينا
توضيح ما هي دالة القضية حتى يمكن تفهم فكرة راسل عن اللزوم .

يدل الحد " دالة قضية " على صيغة ناقمة لا يمكن الحكم
عليها بالصدق او بالكذب مثلما يمكن ذلك بالنسبة للقضية^(١) فدالة

(١) تناولنا " دالة القضية " تفصيلا في كتابنا " اساس
المنطق الرياضى "

القضية ان هي الا صياغه تحتوى على فراغ لا يدل على شيء ، واذا
ما وقع في الفراغ قيمه محدده فانها تتحول الى قضيه يمكن الحكم
عليها بالمدق او الكذب وتعاغ دالة القضيه للداله او للتمسور
" انسان " كما يلي :-

انسان (٠٠٠)

ولكن راسل يستخدم المتغيرات لملاء هذا الفراغ للدلاله
على الاماكن الشاعره التي يجب ان نملأها بالقيم ، وبذلك تكتب
الداله هكذا :-

انسان (س)

ويمكن وضع اى قيمه من القيم بدلا من المتغير " س " . وبعض
من هذه القيم تجعل من الداله " انسان (س) " قضيه صادقــه
وقد يجعل منها البعض الآخر قضيه كاذبه .

وجميع القضايا الكليه عند راسل هي دالات قضايا . فمثلا
القضية " كل انسان فان " هي - عنده - دالة قضيه معبره عن
صياغه شرطيه فتصبح :-

" اذا كان س انسان اذن س فان "

ويلاحظ راسل ان الصياغه السابقه " ليست ملاقه بيــــن
دالتى قضيتين ، ولكنها بذاتها داله قضيه مفرده لها خاصيه
جميله وهي انها دائما صادقـه " (١) . ذلك ان " س انسان " بكونها

(١) راسل ، اصول الرياضيات ، ص ٨١

دالة قضيه لا يلزم عنها شيء . وينبغي الا نغير " س " فـسـ
" س انسان " ، ثم مستقلا من ذلك نغيرها في " س فان " . فمع
ان المتغير يمكن ابداله باى قيمه الا انه ينبغي ان تكون " س "
هى بذاتها فى طرفى اللزوم . فلكى نحمل على لزومنا العـصـورى
فى القضية " سقراط انسان يلزم عنها سقراط فان " ينبغي ألا
نغير اولا مثلا سقراط فى " سقراط انسان " ثم فى " سقراط فان " .
ولكن ينبغي ان نبدأ بالقضية كلها " سقراط انسان يلزم عنها
سقراط فان " ونغير سقراط فى هذه القضية بكليتها (١) .

ويوضح هذا ان اللزوم العـصـورى يتضمن شيئا اسـمـى من علاقة
اللزوم ذلك انه عند تغيير حد من الحدود تكون هناك علاقة
اضافيه . وقد يقول البعض ان هذه العلاقة هى علاقة التداخل
بين فعلى الناس والفانين وهى العلاقة التى يقال بها فى اللزوم
العـصـورى . ولكن راسل يرفض هذا الرأى لانه لا يجمع بتفسير جميع
الحالات . ويستخدم لتفسير ذلك الفكره التى اسماها بالحكم .

ويقسم راسل القضايا الى " حد " هو الموضوع والى شـئـى
نقوله عن الموضوع وهو ما يسميه بالحكم (٢) . وبذلك يمكن تقسيم
القضية " سقراط انسان " الى " سقراط " و " انسان " . والحكم
ذاته لا يمكن وصفه بالصدق او الكذب لان التمور " انسان " يمثل
فى حد ذاته دالة قضيه لا يمكن وصفها بالصدق او الكذب كما سبق
واوضحنا . ويمكن ان يقال ان هناك علاقه بين الحكمين " يـكـون
انسانا " ، " يكون فانيا " ، ويفضل هذه العلاقه عندما تقوم
احدهما تقوم الاخرى (٣) . ويذهب كوهن Cohen الى القول انه
انه - بناءً على رأى راسل - يمكن استبدال التمورات بدالات

(١) المرجع السابق ، ص ٨٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٣

(٣) المرجع السابق ، نفس الموضوع .

القضايا ونقول ان الانسانيه تستلزم الفناء^(١)، وبذلك يكسبون اللزوم العورى هو فى حقيقته لزوم بين تصورات .

وبناء على ما سبق يكون التالى " س فان " فى الميائفة الشرطيه " اذ كان س انسان اذن س فان هو جزء من معنى المقدم " س انسان " . فاذا قلنا عن اى شء انه "انسان" فلا بد ان يكون " فانيا " لوجود علاقه دائمه وضروريه بين تعورى " الانسانيه " و " الفناء " .

وبذلك يعتبر راسل اللزوم العورى مشتقا من علاقه بين حكمين^(٢)، كما يعتبر ان فكرة دالة القضييه وفكرة الحكم اساسيتان لتفسير اللزوم العورى^(٣) . فدالة القضييه باستخدامها مع المتغيرات ان هى الا صورة قضييه ومن ثم فهو لزوم بين مسور القضايا وليس بين القضايا . ولكن دالات القضايا صور محتوييه احكام او تصورات لذلك فان اللزوم العورى - كما يجب منسند راسل - يكون قائما على فكرتى دالة القضييه والحكم .

ومن ثم يمكن القول ان اللزوم العورى - سواء كان منطقيا او بالمضموم الخاص له عند راسل - لا يقوم على الشكل العورى وحده بل ياخذ فى حسابه معانى الثوابت المنطقية او التصورات الواردة به .

Cohen, M. R., A Preface to Logic, Dover Publications Inc., 1977, p. 54. (١)

راسل ، اصول الرياضيات ، ص ٨٤ ، ص ٨٦ (٢)

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٤

وفى خاتمة هذا البحث يمكن القول ان اهم النتائج التمس
انتهينا اليها هي :-

أولاً: اللزوم المادى لا ملاقة له على الاطلاق بالمعنى حيث يقوم
بين قيم صدق القضايا بينما يقوم اللزوم العورى على
البناء المنطقى للقضايا .

ثانياً: بقيام اللزوم المادى بين قيم صدق القضايا يكون قائماً
على ماصدقات القضايا وهى (الصدق و الكذب) . بينما
اللزوم العورى بقيامه على البناء المنطقى للقضية لا
يرتكز على الصورة الخالصة وحدها بل يأخذ فى حسابها
مفاهيم او معانى الشوايت المنطقية او التصورات الواردة به .

ثالثاً: يمثل اللزوم المادى الجزء المشترك بين مختلف انماط
اللزوم ، ذلك انه يمثل شروط صدق بقية انواع اللزوم . ومن
ثم يكون اللزوم المادى متضمناً فى كل نوع من انواع اللزوم .

رابعاً: كل قضية مركبه شرطيه فيها "لزوم عورى " بين مقدمها
وتاليها يكون فيها كذلك " لزوم مادى " وليس العكس
مما يوضح خطأ العبارة الثانيه التى أوردناها فى
مستهل هذا البحث .

خامساً: اوضحنا ان نتائج اللزوم المادى لا تمثل فى حقيقتها
متناقضات . انما تنشأ المتناقضات من صياغه هذه النتائج
باللغة المادية التى تتطلب ارتباطاً حقيقياً بين معنى
كل من مقدم وتالى القضية الشرطيه ثم اسنادها الى
اللزوم المادى الذى لا ملاقة له بالمعنى .

اهم مراجع البحث :

أولاً: المراجع العربي :

- (١) الفزالي ، معيار العلم ، تحقيق الشيخ محمد مصطفى ابسو
العلا ، مكتبة الجندي ، ١٩٧٣ .
- (٢) تاركي ، الفرد ، مقدمه للمنطق وللمنهج البحثي في العلوم
الاستدلالية ، ترجمه د. هزمو اسلام ، مراجعة د. فؤاد
زكريا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .
- (٣) رامل ، براتراند ، اصول الرياضيات ، الجزء (١) ، ترجمه
د. محمد مرسى ، د. احمد الاهواني ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٥٨ .
- (٤) د. زكي نجيب محمود ، المنطق الوضعي ، مكتبة الانجلو المصرية
١٩٥١ .
- (٥) د. سهام النويهي ، اسس المنطق الرياضي (رؤيه حديثه) ،
توزيع مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ .
- (٦) د. محمد ثابت الفندي ، اصول المنطق الرياضي ، دار النهضة
العربية ، ١٩٨٤ .

ثانياً: المراجع الاجنبية :

1. Allwood, J. & Andersson, L. & Dahl, O.,
Logic in Linguistics, Cambridge University
Press, 1977.
2. Bradley, R. & Swartz, N., Possible Worlds,
Oxford, 1979.

3. Carnap, R., *Meaning and Necessity*, The University of Chicago Press, Chicago, 1947.
4. Cohen, M. R. & Nagel, E., *An Introduction to Logic*, New York, 1962.
5. Cohen, M. R., *A Preface to Logic*, Dover Publications Inc., 1977.
6. Copi, I., *Introduction to Logic*, The Macmillan Company, 3rd ed., 1968.
7. Copi, I., *Symbolic Logic*, The Macmillan Company, 3rd. ed. 1967.
8. Lewic, C. I. & Langford, C.H., *Symbolic Logic*, New York, 1932.
9. Mates, B., *Stoic Logic*, Universities of California Press, 2nd. ed., 1961.
10. Quine, W.V., *Philosophy of Logic*, Prentice Hall Inc., 1970.